مشاريع خدمية في ٧ جامعات حكومية أبرزها توسعة كليتي الآداب والعلوم بدمشق

مدير التخطيط لـ«الوطن»: ٣٦٥ ملياراً قيمة الموازنة الاستثمارية لقطاع التعليم العالي لـ٢٠٢٤ بزيادة ٣٠٠ بالمئة

مشروع توسيع كليات الهندسة في «تشرين» بمساحة ٧٠ ألف متر وعيادات ومكاتب كلية طب الأسنان بـ«البعث»

فادي بك الشريف

كشف مدير التخطيط في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حسام عبد الرحمن في تصريح لـ«الوطن» عن جملة من المشاريع المقرر استكمال تنفيذها هذا العام في ٧ جامعات حكومية سورية، مؤكداً رصد اعتمادات بقيمة /٣٦٥/ مليار ل.س في الموازنة الاستثمارية لقطاع التعليم العالي لهذا العام بنسبة زيادة قدرها ٣٠٠ بالمئة عن اعتمادات العام الماضي، توزعت بين القطاع التعليمي بقيمة ٢٢٥ مليار والقطاع الصحي بقيمة ١٤٠ مليار ليرة.

وفيما يخص جامعة دمشق، أكد مدير التخطيط أنه من المقرر وضع مشروع توسع كلية الآداب بالخدمة هذا العام، مع متابعة أعمال التوسع في الكلية «مبنى جديد»، علماً أنه سيتم تخصيص ٢٠ مكتباً لأساتذة الكلية، إضافة إلى تخصيص طابق لهيئة الجودة والاعتمادية في الوزارة، كما أن المبنى يضم مرآباً وروضة أطفال.

وأضاف: يأتي ذلك في حال عدم تأمين التمويل اللازم لمشاريع الاستبدال والتجديد خصوصاً المتعلقة بالاعتمادية والجودة بما لا يؤثر في تصنيف الجامعة.

كما لفت مدير التخطيط إلى أن مشروع توسع كلية العلوم يتضمن كتلة كبيرة تضم ٧ أجنحة مجاورة للمبنى الحالي الرئيسي في منطقة البرامكة.

وأكد أنه تم اقتراح المشروع نتيجة حاجة كلية العلوم لكونها من الكليات الكبيرة والضخمة، والتوسع بأعداد الطلاب والمخابر والاختصاصات مثل العلوم البيئية والإحصاء، مضيفاً: إنه لغاية الآن تم استثمار جناحين من الأجنحة، على أن يتم استكمال التوسعة والعمل على إحداث مخابر بحثية وتعليمية ومكاتب أعضاء هيئة تدريسية، لافتاً إلى تخصيص جناح لكلية العلوم السياسية، على أن يكون المشروع في الخدمة في غضون عام.

وفيما يخص جامعة تشرين، أكد مدير التخطيط أنه يتم العمل على مشروع توسيع كليات الهندسة بمساحة ٧٠ ألف متر مربع يضم مختلف الاختصاصات الهندسية.

وأشار إلى أن المشروع في مراحل الإحساء، علماً أن الجامعة بدأت باستثمار جزء من مساحة المشروع بما يعادل ٢٠ ألف متر مربع، على أن يكون المشروع في الخدمة في غضون عام ونصف العام، والهدف منه تأمين كفاءة عمل الكليات الهندسية من حيث الفراغات على صعيد الضغط الحاصل على الكليات الموجودة.

وبالنسبة لجامعة حلب، قال عبد الرحمن: يتم العمل على بناء كلية الصيدلة، ولاسيما أنه تم تنفيذ كامل الخطة، والمشروع بحاجة إلى توريد مصاعد ونظام تهوية للمخابر ومولدات كهربائية عدد ٢، واستكمال تجهيز الموقع العام واستكمال شبكة الكهرباء.

وأشار إلى تدعيم وترميم الأبنية المتضررة من الزلزال، لأن عدم توفير التمويل اللازم أثر سلباً على نسبة التنفيذ المالي.

وفيما يخص جامعة البعث، أكد مدير التخطيط وجود مشروع عيادات ومكاتب كلية طب الأسنان، إضافة إلى مبنى كلية الهندسة المعلوماتية وهو عبارة عن مشروع بناء على الهيكل ونسبة تنفيذه ٩٨ بالمئة، بحيث يؤمن استكماله نقل أكثر من كلية لهذا البناء لتخفيف الازدحام فيها ولاسيما كليات العلوم والمعلوماتية التطبيقية والاقتصاد ومعهد الحاسوب ومعهد إدارة المياه.

وأشار إلى مشروع مبنى مركز الأنشطة الطلابية، ومبنى كلية الحقوق والتربية وهو عبارة عن مشروع بناء على الهيكل بنسبة تنفيذ ١٠٠ بالمئة، منوهاً بأهميته في تخفيف العبء على الكليات الأخرى باعتبار أن كلية الحقوق مبنى صغير وقديم لا يتسع للطلاب.

وأضاف: أما كلية التربية فليس لها بناء مستقل، ونسبة تنفيذ مبنى الخدمات ٥٦ بالمئة حيث يضم أقساماً تخديمية لأعمال الجامعة وهو مهم لتزايد أعداد العاملين وضيق الأماكن في مكاتب مبنى الإدارة المركزية في الجامعة.

وحول جامعة الفرات، لفت مدير التخطيط إلى التوسع في مجمع كلية العلوم، وتأمين الفرش والأثاث للوحدة المسلكية الثانية في المدينة الجامعية، مؤكداً أن بقية المشاريع قيد التنفيذ وبنسب جيدة عدا مشروع توسيع مخابر كلية الهندسة الميكانيكية بدير الزور لتعثر الشركة المنفذة.

وأكد عبد الرحمن العمل على تأهيل مبنى كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة حماة، إضافة إلى تأهيل وتوزيع فراغات ومخابر وبناء صيدلية في كلية الصيدلة، ناهيك عن تدعيم وترميم بناء كلية الزراعة – السلمية (آثار الزلزال)، مشيراً إلى زيادة التكاليف اللازمة لاستكمال المشاريع بسبب الفروقات الطارئة على الأسعار.

وفيما يخص جامعة طرطوس، هناك مشروع مبنى الكلية التقنية، ومبنى كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

إضافة إلى تنفيذ جملة من المشروعات في الجامعات والمشافي التعليمية وفق الأولويات والضرورات الفعلية.

اتفاقية منسية مع لبنان منذ عشرين عاماً.. إقامة سد مشترك على نهر الكبير الجنوبي

طرطوس- هيثم يحيى محمد

يتعرض سهل عكار ضمن أراضي محافظة طرطوس وأيضاً ضمن الأراضي اللبنانية بشكل متكرر للفيضانات الناجمة بمعظمها عن النهر الكبير الجنوبي الذي يفصل بين البلدين، وهذا العام كانت الأضرار التي حصلت ضمن ثماني قرى من قرى سهل عكار في طرطوس كارثية على الفلاحين بشكل خاص وعلى الإنتاج الزراعي والمواطنين والاقتصاد بشكل عام.

وحصل فيضان كبير ليل الثاني عشر والثالث عشر من الشهر الماضي بسبب ارتفاع منسوب المياه في النهر الكبير الجنوبي وتجاوزها الساتر الترابي الذي تم إنشاؤه منذ عدة سنوات إضافة إلى فيضانات ثلاثة أنهار هي العروس وأبو الورد وخليفة التي تصب مياهها في النهر وأيضاً جميع المصارف المطرية العائدة للموارد المائية.

هذا الواقع الأليم أعاد إلى الأذهان موضوعاً في غاية الأهمية وهو ضرورة إقامة سد على النهر الكبير الجنوبي بالتعاون بين سورية ولبنان بعد أن مضى أكثر من عشرين عاماً على توقيع اتفاقية بينهما بهذا الخصوص.

وتساءل أهالي وسكان سهل عكار بمحافظة طرطوس في شكوى تقدموا بها لـ«الوطن»: لماذا لا تقوم الحكومة السورية بالتعاون مع لبنان لبناء سد على النهر الكبير الجنوبي؟ فكل عام يفيض النهر ويسبب أضراراً كبيرة لمزارعي البلدين وتذهب مياهه هدراً إلى البحر رغم معاناة المزارعين بتأمين المياه خلال الصيف لسقاية مزروعاتهم فلو تم بناء هذا السد لما كانت هناك حاجة لبناء كل هذه السواتر وتجريف الأراضي والتسبب بالضرر للجميع فالسد هو الحل الوحيد والمثال سد الباسل على نهر الأبرش فلولا وجود السد لجرفت المياه كل القرى على جانبي النهر، ومن هنا نرى أن مشروع بناء السواتر مشروع فاشل وفكرة لم ولن تعطي نتائج جيدة، بل إن طوفان النهر الكبير أدى إلى قلة التصريف في نهر أبو الورد الذي يصب به وزاد نهر أبو الورد من الضرر، مطالبين بوقف مشروعات بناء السواتر الترابية والعمل مع لبنان الشقيق لبناء سد على النهر الكبير الجنوبي يخدم سورية ولبنان معاً ويوفر المياه لكل المزارعين.

رد الموارد المائية

رداً على الشكوى بين مدير الموارد المائية بطرطوس محمد محرز أنه تم التباحث مع الجانب اللبناني لإقامة سد مشترك في منطقة تلكلخ قرب قرية إدلين السورية وتم الاتفاق على بنائه للاستفادة من مياه النهر الكبير الجنوبي ومنع الفيضان عن سهل عكار وتم توقيع اتفاقية اقتسام مياه النهر الكبير الجنوبي مع الجانب اللبناني وبناء السد على مجرى النهر الرئيسي في بيروت سنة ٢٠٠٢ كما تم الاتفاق على إقامة سد مشترك في موقع إدلين – نورا التحتا بتخزين إجمالي يقرب من ٧٠ م. م٣، وأوكلت هذه الاتفاقية إلى اللجنة السورية–اللبنانية للمياه المشتركة للقيام بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.

وقال محرز: إن الجانب اللبناني بيّن في آخر اجتماع عقد للجنة الفنية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥ في مديرية الموارد المائية بحمص أنه لا يزال بمرحلة استقصاء أسعار دراسة السد وسيتم إعلام الجانب السوري بأي مستجدات وتم إدراج بند مناقشة آخر المستجدات فيما يتعلق بسد إدلين –نورا التحتا ضمن جدول أعمال اللجنة السورية–اللبنانية للمياه المشتركة المقرر عقده في موعد يحدد لاحقاً بالاتفاق مع الجانب اللبناني.

يشار إلى أنه تم توقيع اتفاقية بين سورية ولبنان عام ٢٠٠٢ من أجل اقتسام مياه حوض النهر الكبير الجنوبي وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر، وجاء في الاتفاقية أن حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية العربية السورية، وتثبيتاً لأواصر الأخوة العربية، وتأكيداً للعلاقات المشتركة، وانطلاقاً من التعاون المخلص في مجال المياه الدولية المشتركة بينهما واستنادا إلى أحكام القانون الدولي، لاسيما أحكام اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، المصدق عليها أصولاً من الدولتين والتي تشكل الأساس السليم لقسمة عادلة ومعقولة لمياه الأنهار الدولية المشتركة، وبعد الاطلاع على نتائج المباحثات التي جرت بين وفدي البلدين وتقديراً للفائدة المشتركة لكلتا الدولتين عن طريق تقاسم مياه حوض النهر الكبير الجنوبي بشكل عادل ومعقول وبناء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر في موقع إدلين – نورا التحتا، قررت حكومتا البلدين عقد هذه الاتفاقية، وأنابتا السيدين الدكتور محمد عبد الحميد بيضون وزير الطاقة والمياه ممثلاً لحكومة الجمهورية اللبنانية ووزير الري، ممثلاً لحكومة الجمهورية العربية السورية.

رئيس مجلس المدينة: الإصابات تجاوزت ٢٥٠ حالة

اللاشمانيا تتفاقم في السقيلبية.. وأغلب المصابين من طلاب المدارس

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من مواطني مدينة السقيلبية لـ«الوطن»، أن اللاشمانيا تتفاقم يوماً بعد يوم في مدينتهم، وخصوصاً بين الأطفال!.

وأوضحوا أن عدد الإصابات بين النساء وكبار السن والأطفال إلى ازدياد، في ظل تقصير الجهات المعنية بمعالجة أسباب تفشي هذا المرض المعدِّد الذي تنقله «ذبابة الرمل»، وتحقيق الإصحاح البيئي بالشكل المطلوب.

ولفت المواطنون إلى أن الإصابات في تزايد وبعد أن كان معظمها بين تلاميذ وطلاب المدارس، أصبحت اليوم بين مختلف الفئات العمرية!.

من جانبه، أكد رئيس مجلس مدينة السقيلبية نوفل وردة لـ«الوطن»، صحة شكاوى المواطنين ومعاناتهم هذا المرض، وازدياد الإصابات به لتتجاوز ٢٥٠ إصابة حالياً. وأوضح أن مجلس المدينة يتبع خطة نظافة عامة منذ سنوات، لتحقيق الإصحاح البيئي، حيث يتم جمع وترحيل القمامة من أحياء المدينة كل يومين مرة، وكذلك تفريغ حاويات القمامة.

وقال: ولكن كما يبدو هناك بؤرة متمركزة بالمدينة لا نعرف أين. ولفت إلى أن المجلس راسل المحافظة ومديرية الصحة بخصوص تزايد الإصابات، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الإصابات ومنع تفاقمها وسرعة تفشيها.

وذكر أن عشرات المصابين يراجعون يومياً المركز الصحي بالمدينة، لتلقي اللقاح والعلاج ومنهم ذووه. وأشار إلى أن لجنة من الصحة هرعت إلى المدينة وكشفت على المصابين، ولكنها لم تعط مجلس المدينة تقريراً عن الوضع الراهن، ولم تزوده بخطة عمل لينفذها، كي يسهم بمعالجة معاناة الأهالي.

من جهته، ذكر رئيس مركز مكافحة اللاشمانيا بصحة حماة الدكتور باسل إبراهيم لـ«الوطن»، أنه تم خلال الأسبوع الماضي إجراء تقصٍّ في عدد من المدارس وبالمدينة، وتبيَّن أن هناك ازدياداً بعدد الإصابات بالفترة الأخيرة، نتيجة الواقع البيئي السيئ، بسبب تربية الحيوانات وتراكم القمامة وغير ذلك.

وأوضح أن اللاشمانيا كما هو معروف مرض بيئي بالأساس، والإصحاح البيئي ليس جيداً في المدينة. ولفت إلى أن العلاج متوافر وقد دعم المركز الصحي بجهاز آزوت وخزان أيضاً، وأن الوضع يتابع يومياً مع المنطقة الصحية ومجلس المدينة.